مجتمع

الفيليبين تعلّق الدروس الحضورية بسبب الحَرّ

علقت الفيليبين الدروس الحضورية في كل المدارس الرسمية لمدة يومين بسبب موجة الحر الشديدة التي تجتاح جنوب شرقي آسيا. والكثير من مدارس الفيليبين غير مجهزة بمكيفات هواء، ما يجعل التلاميذ يعانون الحر الشديد في قاعات مكتظة لا تتمتع بتهوية مناسبة. وقالت وزارة التربية في بيان إنه «نظراً إلى توقعات الأرصاد الجوية الأخيرة بشأن مؤشر الحر، ستعتمد كل المدارس التعليم عن بعد يومي 29 و30 إبريل/نيسان». وسجلت العاصمة مانيلا مستويات حرارة قياسية، في حين بلغ مؤشر الحر 45 درجة مئوية. (فرانس برس)

إعصار يخلّف قتلى في قوانغتشو الصينية

ضرب إعصار مدينة قوانغتشو في جنوب الصين، السبت، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإلحاق أضرار بأكثر من 140 بناية، بحسب وسائل الإعلام الرسمية. وقالت السلطات إن 33 شخصاً آخرين أصيبوا، ولحقت أضرار بنحو 141 مبنى، بحسب ما نقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا). وتم إصدار تحذيرات من الإعصار في أجزاء أخرى من قوانغتشو، وكانت هناك تقارير غير مؤكدة تفيد بأن إعصاراً ثانياً ضرب منطقة أخرى في المدينة في وقت لاحق. وفي سبتمبر/ أيلول، أدى إعصاران إلى مقتل 10 أشخاص في مقاطعة جيانغسو. (أسوشييتد برس)

غزة تشكر طلاب جامعات أميركا

لم يجد النازح الفلسطيني أبو يوسف حمد (43 سنة) طريقة للتعبير عن شكره للطلاب المتضامنين مع قطاع غزة في عدد من جامعات الولايات المتحدة سوى كتابة شعارات شكر على خيام النازحين في مدينة رفح جنوبيّ القطاع. من بين العبارات التي كتبها: «شكراً طلابنا المتضامنين مع غزة، رسالتكم وصلت»، و«شكراً لجامعات أميركا». ويقول حمد: «نشكر جميع الطلاب الذين وقفوا معنا وعبّروا عن رفضهم لما يحدث من حرب إبادة في غزة». وتمنى من جميع الطلاب الاستمرار في التظاهرات حتى تنتهي الحرب الإسرائيلية المدمرة. وكي يواصلوا حياتهم في ظل الحرب، أنشأ الفلسطينيون مخيمات مؤقتة تضمّ خياماً صنعت من أقمشة مهترئة ونايلون في مدينة رفح المكتظة بالنازحين. وتمثل هذه المخيمات ملاذاً للعديد من الأسر التي نزحت بعد قصف منازلها، وهم يعيشون في ظروف صعبة أملاً في تجنّب ويلات القصف الذي يستهدف كل الأرجاء. وفي 18 إبريل/ نيسان الجاري، بدأ طلاب مؤيدون للقضية الفلسطينية في جامعة كولومبيا اعتصاماً داخل الحرم الجامعي احتجاجاً على استثمارات الجامعة المالية المستمرة في الشركات التي تدعم احتلال فلسطين و«الإبادة الجماعية» في غزة، حيث اعتُقِل 108 طلاب خلال المظاهرات. وفي وقت لاحق، امتدت تظاهرات الطلاب المؤيدين للفلسطينيين إلى جامعات أخرى مثل جامعتي نيويورك ويل، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة نورث كارولينا وغيرها.
(الأناضول)

خيام نازحي غزة تشكر الطلاب الاميركيين (فرانس برس)

تحديات التنمية العربية في الدوحة

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

انطلقت في العاصمة القطرية الدوحة، أمس الأحد، أعمال مؤتمر «المؤسسات والتنمية في الدول العربية: التحديات والفرص»، والذي ينظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالشراكة مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت، بمشاركة 37 باحثاً عربياً، يناقشون الأزمات ويتبادلون الخبرات على مدار ثلاثة أيام. يضم المؤتمر عدداً من الجلسات التي تناقش الإصلاح المؤسسي، والارتقاء بالأداء الحكومي، والتنمية الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي، والنمذجة التنموية، ومتطلبات الاستدامة، ومجابهة تداعيات تغير المناخ، والقيادة، كما تتطرق إلى الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز شراكات المجتمع والدولة، والدفع بأدوار المؤسسات الأهلية والخاصة في التنمية، والتمويل الإنمائي، والإعمار بعد النزاعات، والإدارة الرشيدة للموارد المائية، والطاقة والعمران، ومكافحة الفساد، وحوكمة مؤسسات التعليم والعمل الأهلي.

وقال مدير المعهد العربي للتخطيط في الكويت، عبد الله الشامي، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك معوقات داخلية وخارجية تواجه التنمية في العالم العربي، أبرزها الصراعات التي تشهدها المنطقة، فضلاً عن ضعف المؤسسات العربية، إذ لا يمكن لمؤسسات ضعيفة أن تنجح في تحقيق التنمية، والفارق بين الدول العربية ونظيراتها الغربية هو قوة المؤسسات». داعياً إلى «إيجاد مؤسسات عربية قوية للتغلب على معوقات التنمية». وطالب الشامي بتعزيز وتقوية دور المؤسسات العربية كي تستطيع مواجهة الفساد، وضرورة التكامل بين الدول العربية المتجانسة في اللغة والدين والثقافة لتحقيق أهداف التنمية، مؤكداً أن «الصورة ليست قاتمة تماماً، فهناك نماذج عربية مشرقة في مجال التنمية، ويكمن الفارق في قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات، وحينما تكون المؤسسات قوية ستكون حتماً قادرة على تحقيق الأهداف».

وكشفت دراسة تطبيقية بشأن الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، أن الربيع العربي أدى إلى تغيرات جوهرية في سياسات الحكومات واستجابتها للخطط التنموية، وأكدت الدراسة التي أعدها الباحثان مصعب موسى وأحمد القصار، أن «الاقتصاد لا يصل إلى مستويات التشغيل المثلى من دون وجود استقرار سياسي»، وطالبت الدول بالعمل على «تفعيل ممارسات الحوكمة كونها تمثل إحدى الآليات التنموية»، كما أوصت الدراسة التي عرضت خلال الجلسة الأولى للمؤتمر، بـ«إطلاق مؤشر عربي خاص بالحوكمة، يراعي خصوصية المنطقة الاقتصادية والاجتماعية، ويقيس بشكل فعال مدى تطبيق ممارسات الحوكمة، والفجوات القائمة التي تحتاج إلى معالجة».

وقدم أستاذ التعليم العالي في جامعة القاضي عياض في مراكش المغربية، إبراهيم المرشيد، تحليلاً من منظور الاقتصاد الجديد حول إدماج المؤسسات غير الرسمية في استراتيجيات التنمية العربية، بيّن فيها أن «المؤسسات الرسمية المستوردة فشلت في فرض نفسها بسبب عدم توافقها مع البيئة الاجتماعية والثقافية، وينبغي العمل على تقويم المسار المؤسسي العربي ليصبح دوره خدمة التنمية». وتطرق المرشيد إلى منهج الاقتصاد المؤسسي الجديد الذي يولي القواعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية أهمية كبيرة، ويهتم بفهم مسارات التنمية على المدى الطويل، مؤكداً أن «تعثر الاستراتيجيات التنموية في معظم الأقطار العربية يجد أسبابه في اختلالات مؤسسية ناجمة عن ضعف مستوى الاندماج بين المؤسسات، وأن معظم الإصلاحات بدت مستمدة من سياقات اجتماعية وثقافية لا تتكيف مع الأوضاع والظروف التي يعيشها المجتمع العربي»، مشددا على أن نوعية المؤسسات غير الرسمية «تعد المعيار الذي يوجه السلوك الاقتصادي للأفراد، ويحدد مدى انخراطهم في خلق الثروة».

وقال الأستاذ المشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا، موسى العفري، لـ «العربي الجديد»، إن «مخرجات كثير من الدول العربية ما زالت ضعيفة، وهناك معوقات كثيرة تحول دون تحقيق مستويات مقبولة من التنمية، أبرزها العلاقات بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، إذ فشلت خطط الإصلاح في الدول ذات البيئة القبلية رغم الميزانيات». وأشار إلى المبالغ الكبيرة التي أخرجت من دورة التنمية بسبب الفساد، وقال إنه «لو تم استغلال هذه الأموال لعادت بفائدة كبيرة على خطط التنمية، لكن إخراجها تسبب في عبء كبير على اقتصاديات الدول».

خدمة الغايات الوطنية

يهدف مؤتمر «المؤسسات والتنمية» إلى تلاقي الباحثين العرب المعنيين بقضايا المنطقة على أفكار واتجاهات علمية تساهم في تعزيز الإنماء العربي، وخدمة الغايات الوطنية، وعلى رأسها إصلاح أو تحسين المؤسسات والهيئات التنموية باستخدام آليات الحوكمة والاستدامة المعبرة عن استحقاقات المواطن العربي وأولوياته.

تحقيق

خلّف العدوان الإسرائيلي دماراً هائلاً في أنحاء قطاع غزة، خصوصاً في المنطقة الشمالية التي سجلت تقارير الأمم المتحدة أن حجم الدمار في مبانيها بلغ نحو 70 في المائة

ركام غزة خطر إضافي يهدد حياة السكان

غزة ـ **امجد ياغي**

تحولت أجزاء كبيرة داخل مدن قطاع غزة وبلداته المكتظة بنحو 2,4 مليون نسمة إلى ركام خلال الأشهر السبعة الماضية من العدوان الإسرائيلي المتواصل، وترك الأحياء السكنية بلا ملامح، وأصبح معظم السكان بلا مأوى، ويعانون الجوع والعطش، وتنتشر بينهم كثير من الأمراض. وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن إزالة كميات الركام الهائلة، والتي تشمل ذخائر لم تنفجر، ستستغرق سنوات، وأنها تحتاج إلى تدخل دولي للمساعدة في رفعها، وأن ذلك مرتبط بالأساس بتوقف الحرب، ومن شأنه تحسين الأوضاع الإنسانية في القطاع لارتباط الركام بمخاطر على البيئة وصحة البشر. وقال المسؤول الكبير في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بير لودهامار، خلال مؤتمر صحافي في جنيف، الجمعة، إن إزالة الركام الهائل الذي يشمل ذخائر لم تنفجر قد تستغرق نحو 14 عاماً، مضيفاً أن «الحرب خلّفت ما يقدر بنحو 37 مليون طن من الركام في المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية»، وإنه يستحيل تحديد عدد الذخائر التي لم تنفجر بالضبط في غزة، «لكننا نعرف أن هناك عادة معدل فشل يصل إلى عشرة في المائة على الأقل من ذخيرة أطلقت ولم تعمل. نتحدث عن حوالي 14 عاماً من العمل بمائة شاحنة».

ويبرز أكبر انتشار لأكوام الركام في المنطقة الشمالية من القطاع التي يحاصرها جيش الاحتلال، ويمنع عودة عشرات الآلاف من سكانها إليها، وتتركز أكوام الدمار على طول الشريط الشرقي الذي يبعد مسافة كيلومتر تقريباً من السلك الفاصل عن مناطق غلاف غزة، وكذلك في محيط مجمع الشفاء بوسط مدينة غزة، وهي المنطقة التي شهدت دماراً كبيراً، وكانت تضم عشرات المباني الطابقية، وكذا في حي الشجاعية، كما يبرز الركام في الشوارع والأحياء الكبيرة مثل شارع المنصورة، وحي التركمان، ومنطقة المنطار، وحي الزيتون، ومختلف مناطق بلدة بيت حانون التي دمر الاحتلال نحو 90 في المائة من مبانيها، عاد أمين أبو عياد إلى مكان منزله في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وهو قريب من حي التركمان الذي أبيد بالكامل تقريباً بعد تكرار الاحتلال القصف المباشر عليه، وقد اتيحت له فرصة تفقد المنطقة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الحي. يقول أبو عياد لـ«العربي الجديد»: «على مد البصر في العديد من المناطق التي مررت بها، اختفت المباني، ولم يتبق سوى بعض من هياكلها، وبأت الأحياء تشبه ساحة من الركام، لا توجد أي ملامح حياة في أحياء مدينة غزة التي انسحب جيش الاحتلال منها، والدمار هو السمة الأبرز في كل شارع وحارة، وهناك حارات اختفت تماماً في حي الشجاعية، والركام يختلط بالدماء والأشلاء، وروائح الشوارع كريهة، ويمكنك لغاية اللحظة أن تميز رائحة البارود، وكل هذا بمثابة سموم تهدد صحتنا. نعيش وسط كارثة إنسانية غير مسبوقة». وخلال العدوان الإسرائيلي في صيف عام 2014، كان الركام أحد أهم أرّمات سكان قطاع غزة، والمشكلة الرئيسية التي واجهتهم في إعادة الإعمار التي استغرقت سنوات، وأحتاجت المنظمات الأممية والدولية إلى أكثر من عامين، ومشروعات ممولة دولياً لإزالة الركام الناتج عن عدوان استمر 51 يوماً فقط، وحذرت حينها السلطات البيئية الفلسطينية من مخاطر الركام، وتسرب محتويات المتفجرات إلى التربة والمياه الجوفية، ومن ثم تأثيرها على صحة الانسان. يقول الأكاديمي المتخصص في صحة الانسان والبيئة، ثروت حماد، إنه «في يناير/كانون الثاني الماضي، وضمن فريق بيئي متخصص، تم رصد أكثر من 15 مليون طن من الأنقاض التي تغطي الشريط الشرقي الذي يبعد مسافة كيلومتر تقريباً من السلك الفاصل عن مناطق غلاف غزة، وكذلك في محيط مجمع الشفاء بوسط مدينة غزة، وهي المنطقة التي شهدت دماراً كبيراً، وكانت تضم عشرات المباني الطابقية، وكذا في حي الشجاعية، كما يبرز الركام في الشوارع والأحياء الكبيرة مثل شارع المنصورة، وحي التركمان، ومنطقة المنطار، وحي الزيتون، ومختلف مناطق بلدة بيت حانون التي دمر الاحتلال نحو 90 في المائة من مبانيها، عاد امين أبو عياد إلى مكان منزله في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وهو قريب من حي التركمان الذي أبيد بالكامل تقريباً بعد تكرار الاحتلال القصف المباشر عليه، وقد اتيحت له فرصة تفقد المنطقة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الحي. يقول أبو عياد لـ«العربي الجديد»: «على مد البصر في العديد من المناطق التي مررت بها، اختفت المباني، ولم يتبق سوى بعض من هياكلها، وبأت الأحياء تشبه ساحة من الركام، لا توجد أي ملامح حياة في أحياء مدينة غزة التي انسحب جيش الاحتلال منها، والدمار هو السمة الأبرز في كل شارع وحارة، وهناك حارات اختفت تماماً في حي الشجاعية، والركام يختلط بالدماء والأشلاء، وروائح الشوارع كريهة، ويمكنك لغاية اللحظة أن تميز رائحة البارود، وكل هذا بمثابة سموم تهدد صحتنا. نعيش وسط كارثة إنسانية غير مسبوقة». وخلال العدوان الإسرائيلي في صيف عام 2014، كان الركام أحد أهم أرّمات سكان قطاع غزة، والمشكلة الرئيسية التي واجهتهم في إعادة الإعمار التي استغرقت سنوات، وأحتاجت المنظمات الأممية والدولية إلى أكثر من عامين، ومشروعات ممولة دولياً لإزالة الركام الناتج عن عدوان استمر 51 يوماً فقط، وحذرت حينها السلطات البيئية الفلسطينية من مخاطر الركام، وتسرب محتويات المتفجرات إلى التربة والمياه الجوفية، ومن ثم تأثيرها على صحة الانسان. يقول الأكاديمي المتخصص في صحة الانسان والبيئة، ثروت حماد، إنه «في يناير/كانون الثاني الماضي، وضمن فريق بيئي متخصص، تم رصد أكثر من 15 مليون طن من الأنقاض التي تغطي الشريط الشرقي الذي يبعد مسافة كيلومتر تقريباً من السلك الفاصل عن مناطق غلاف غزة، وكذلك في محيط مجمع الشفاء بوسط مدينة غزة، وهي المنطقة التي شهدت دماراً كبيراً، وكانت تضم عشرات المباني الطابقية، وكذا في حي الشجاعية، كما يبرز الركام في الشوارع والأحياء الكبيرة مثل شارع المنصورة، وحي التركمان، ومنطقة المنطار، وحي الزيتون، ومختلف مناطق بلدة بيت حانون التي دمر الاحتلال نحو 90 في المائة من مبانيها، عاد امين أبو عياد إلى مكان منزله في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وهو قريب من حي التركمان الذي أبيد بالكامل تقريباً بعد تكرار الاحتلال القصف المباشر عليه، وقد اتيحت له فرصة تفقد المنطقة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الحي. يقول أبو عياد لـ«العربي الجديد»: «على مد البصر في العديد من المناطق التي مررت بها، اختفت المباني، ولم يتبق سوى بعض من هياكلها، وبأت الأحياء تشبه ساحة من الركام، لا توجد أي ملامح حياة في أحياء مدينة غزة التي انسحب جيش الاحتلال منها، والدمار هو السمة

حوّل القصف الإسرائيلي أحياء كاملة في خانيونس الى ركام (محمد الحجار)

تم رصدها في أنحاء غزة عقب التعرض لغبار انهيار المباني، من بينها تهيج العين والأنف والحنجرة والجلد، وحين يتم استنشاق الغبار واحتجازه داخل الرئتين، قد يؤدي ذلك إلى الإصابة بتغير الرئة، وهذا ما تعرض له آلاف الأشخاص الموجودين في محيط المباني التي تم تفجيرها، وتشمل الأمراض حالات الانسداد الرئوي المزمن، والربو، والتهاب الشعب الهوائية، وانتفاخ الرئة، وغيرها من أمراض الجهاز التنفسي». ويضيف أنه «تم على مدار السنوات السابقة رصد العديد من أمراض الجهاز التنفسي بسبب الركام الناتج عن القصف الإسرائيلي، لكن تكرار العدوان، وتكرار التعرض لغبار الانفجارات يزيد المخاطر على صحة الجهاز التنفسي، وعادة ما يتم توثيق هذا النوع من الأمراض لدى العمال الذين يتعرضون للغبار المحمول جواً لفترات طويلة، في حين أن الجميع في غزة باتوا معرضين لهذه الأمراض التنفسية، عدا عن المعادن الثقيلة التي تصيب البشرة بأمراض متعددة». وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن ركام المنازل المدمرة من بين النفايات الخطرة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على صحة الإنسان، ويعتبر الأشخاص الأكثر عرضة لهذا النوع من النفايات هم من يعملون على رفعها أو نقلها أو تكسيرها، إضافة إلى الأشخاص الموجودين في محيط وجود الركام، وعلى أرض الواقع، سيعيش غالبية سكان غزة بين الركام لسنوات، ولا يعرف على وجه التحديد الفترة الزمنية التي قد يستغرقها التخلص من كل هذه الأنقاض المتراكمة بعد انتهاء العدوان.

ويشرح الباحث في الصحة العامة، سعيد أبو حميد، أن إرشادات منظمة الصحة العالمية المقدمة للعاملين في المجال البيئي تبين أن النفايات الخطرة التي تشمل ركام المنازل المدمرة نتيجة القصف، يمكن أن تدخل الجسم من خلال عملية التنفس، أو عبر الملامسة، وأنه ينتج عنها العديد من الأمراض التنفسية والجلدية، وهناك حالات أخرى من التلوث بعناصر أو بمعادن سامّة، أو عناصر ثقيلة مثل الزئبق والديوكسينات، وهي من المواد التي تسبّب السرطان. ويؤكد أبو حميد لـ«العربي الجديد»، أن «قصف المباني يجعل الركام يتضمن مواد ومعادن ثقيلة وسامة تم الكشف عن بعضها خلال السنوات الماضية، مثل الكوبال، والرصاص، والزنك، والنحاس، إضافة إلى مواد مشعة لم يتمكن المتخصصون البيئيون في غزة من الكشف عنها نظراً إلى عدم توفر مختبرات متطورة في جامعات القطاع، والمختبرات أساسية لفحص العينات الدقيقة ومعرفة أضرارها، وحالياً جميع مختبرات قطاع غزة مدمرة، ومن ثم لا يمكن فحص الركام الحالي محلياً». ويضيف أن «العناصر القليلة المذكورة، تم اكتشافها مراراً خلال الحروب السابقة، لكن الاحتلال يستخدم في هذا العدوان أسلحة جديدة لم تستخدم سابقاً في قطاع غزة، وبعضها أسلحة قتاكة وتحدث انفجارات كبيرة، وبطبيعة الحال يتوفر فيها مواد أكثر خطورة، ما يجعل أضرارها على صحة الإنسان أكبر. نحن أمام مستقبل خطير على صحة البشر في قطاع غزة وربما المنطقة المحيطة كلها».

37,000,000

الرقم التقديري بالطن لحجم الركام الذي خلفه العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة.

يبرز أكبر انتشار لأكوام الركام في المنطقة الشمالية من قطاع غزة

تضاعف الركام بعد عمليات جيش الاحتلال البرية في غزة وخانيونس

جامعات أميركا وإسرائيل... أعلى درجات الشراكة

يحمل طلاب الجامعات الأميركية المحتجين مطالب عدة، أبرزها سحب استثمارات جامعاتهم من إسرائيل، وإنهاء برامج التعليم المتبادل

تحوّل عدد من الجامعات الأميركية إلى مراكز للاحتجاج على الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، حيث يرفع الطلاب أصواتهم مطالبين بضرورة إنهاء الشراكات والاستثمارات لجامعاتهم مع الجانب الإسرائيلي، وإنهاء برامج التعليم المتبادل، ودعم المقاطعة. وبحسب صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية، يلتحق الطلاب الإسرائيليون بالجامعات الأميركية من خلال برامج تعليمية عدة ومنح مشتركة بين الجانبين. وفي العام الدراسي 2021 . 2022، بلغ عدد الطلاب الإسرائيليين الذين يتلقون تعليمهم الجامعي في الولايات المتحدة حوالى 2027، بزيادة 10 في المائة عن العام الدراسي الذي سبقه. ويعود السبب في إقبال الإسرائيليين على تلقي تعليمهم في الولايات المتحدة إلى الرعاية المقدمة من السلطات الأميركية، إذ ترعى سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل مجموعة متنوعة من برامج التبادل بالتعاون مع مكتب الشؤون التعليمية والثقافية التابع لوزارة الخارجية الأميركية (ECA). وتغطي هذه البرامج والمنح الدراسية مجموعة واسعة من التخصصات، منها الاتصالات والصحافة والقانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا وتعليم اللغة الإنكليزية وغيرها.

هذه البرامج يرفضها اليوم الطلاب المحتجون في الجامعات الأميركية، تضاف إليها قائمة واسعة من المطالب الداعمة لوقف جميع أشكال العلاقات مع إسرائيل.

جامعة كولومبيا

ليست الاحتجاجات التي تشهدها جامعة كولومبيا جديدة بالنسبة إليها، وخصوصاً في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فللجامعة تاريخ طويل من النشاط الطلابي من أجل فلسطين بدأ منذ عام 1948. وبحسب إذاعة صوت أميركا، يعود النشاط الطلابي الأميركي من أجل فلسطين إلى ما قبل النكبة بعد تدمير القرى على يد الميليشيات الصهيونية، واتسع مع وصول العديد من الطلاب العرب إلى جامعة كولومبيا. برفع الطلاب عادة شعارات تطالب بالمقاطعة. ومن أبرز المطالب الحالية، بحسب موقع أكسيوس الأميركي، قطع العلاقات مع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، إذ إن للجامعة تاريخاً طويلاً في التعامل مع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. عام 2019، وقّعت جامعة تل أبيب وكولومبيا اتفاقية تتعلق بافتتاح برنامج «الدرجة المزدوجة»، الذي يتيح للطلاب في إسرائيل الدراسة لمدة عامين في الجامعة الأم تل أبيب ثم الانتقال إلى جامعة كولومبيا. وهناك اتفاقية موقعة بين مراكز كولومبيا العالمية وجامعة تل أبيب بهدف التبادل الطلابي.

من جهة أخرى، وبحسب موقع جامعة كولومبيا، وُقّع اتفاق بين كلية الطب في جامعة بن غوريون وكلية فاغيلوس للأطباء والجراحين بجامعة كولومبيا، لتوفير التعاون المشترك في برامج الأبحاث الخاصة بالصحة العامة، بالإضافة إلى تنظيم دورات صيفية مشتركة لطلاب السنوات الأولى.

جامعة هارفرد

الاحتجاجات التي تشهدها جامعة هارفرد ليست جديدة أيضاً. ففي فبراير/ شباط 2024، نظّم الطلاب تظاهرة طالبوا خلالها بمقاطعة البرامج التعليمية المشتركة بين الجانبين، كنوع من أنواع المقاطعة والرد على الحرب الإسرائيلية. ونظمت كليتا الحقوق والطب احتجاجين لقطع العلاقات مع الجامعات الإسرائيلية، وتحديداً في ما يتعلق ببرامج التبادل الطلابي بحسب ما جاء في صحيفة الجامعة «هارفارد كريمسون». ووفق جامعة تل أبيب، وُقّعت اتفاقيات خلال السنوات الماضية لتوسيع دائرة التبادل الطلابي مع 19 جامعة أميركية، وخصوصاً في ما يتعلق بالقانون والطب. وعام 2023، تعزّزت العلاقات بين إدارتي جامعة هارفرد وجامعة تل أبيب، واتفق على تعزيز التعاون في مجال الأبحاث والدراسات، وذلك بعد زيارة قام بها وفد من إدارة جامعة هارفرد لإسرائيل، كما ذكرت صحف إسرائيلية. وفي الاحتجاجات الحالية، يطالب المحتجون الإدارة بالكشف عن أي استثمارات في إسرائيل وسحبها. كذلك دعت «مجموعة هارفارد خارج فلسطين المحتلة» الجامعة إلى «إعادة استثمار الموارد في المبادرات الأكاديمية والمجتمعات والثقافة الفلسطينية».

جامعة برينستون

النضال من أجل الفلسطينيين وقطع العلاقات مع إسرائيل وسحب الاستثمارات والتعاون الأكاديمي المشترك، عنوان أساسي لطلاب الجامعة منذ أشهر. ففي مارس/ آذار 2024، وقّع 683 طالباً وكوادر تعليمية على عريضة تطالب الجامعة بسحب استثماراتها من إسرائيل. وانطلقت مبادرة «سحب الفصل العنصري الإسرائيلي» (PIAD) في جامعة برينستون في أواخر الخريف الماضي من خلال مسيرة وعريضة تحث الجامعة على «عدم المشاركة في كل من المذبحة المستمرة في غزة والتنفيذ المستمر لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي». ووقّعت جامعة بن غوريون الإسرائيلية، وتحديداً كلية الطب الدولية، اتفاقاً مع الجامعة يتم بموجبه التعاون في مجال الأبحاث الطبية لطلاب السنوات الأولى. كذلك توجد برامج تعليمية مشتركة عن بعد لتبادل الحصص التعليمية بين كليات الطلب المشتركة، فضلاً عن افتتاح جامعة بن غوريون مركزاً تابعاً لها في الجامعة لتفعيل التبادل الطلابي المشترك.

جامعة هارفرد

الاحتجاجات التي تشهدها جامعة هارفرد ليست جديدة أيضاً. ففي فبراير/ شباط 2024، نظّم الطلاب تظاهرة طالبوا خلالها بمقاطعة البرامج التعليمية المشتركة بين الجانبين، كنوع من أنواع المقاطعة والرد على الحرب الإسرائيلية. ونظمت كليتا الحقوق والطب احتجاجين لقطع العلاقات مع الجامعات الإسرائيلية، وتحديداً في ما يتعلق ببرامج التبادل الطلابي بحسب ما جاء في صحيفة الجامعة «هارفارد كريمسون». ووفق جامعة تل أبيب، وُقّعت اتفاقيات خلال السنوات الماضية لتوسيع دائرة التبادل الطلابي مع 19 جامعة أميركية، وخصوصاً في ما يتعلق بالقانون والطب. وعام 2023، تعزّزت العلاقات بين إدارتي جامعة هارفرد وجامعة تل أبيب، واتفق على تعزيز التعاون في مجال الأبحاث والدراسات، وذلك بعد زيارة قام بها وفد من إدارة جامعة هارفرد لإسرائيل، كما ذكرت صحف إسرائيلية. وفي الاحتجاجات الحالية، يطالب المحتجون الإدارة بالكشف عن أي استثمارات في إسرائيل وسحبها. كذلك دعت «مجموعة هارفارد خارج فلسطين المحتلة» الجامعة إلى «إعادة استثمار الموارد في المبادرات الأكاديمية والمجتمعات والثقافة الفلسطينية».

جامعة برينستون

النضال من أجل الفلسطينيين وقطع العلاقات مع إسرائيل وسحب الاستثمارات والتعاون الأكاديمي المشترك، عنوان أساسي لطلاب الجامعة منذ أشهر. ففي مارس/ آذار 2024، وقّع 683 طالباً وكوادر تعليمية على عريضة تطالب الجامعة بسحب استثماراتها من إسرائيل. وانطلقت مبادرة «سحب الفصل العنصري الإسرائيلي» (PIAD) في جامعة برينستون في أواخر الخريف الماضي من خلال مسيرة وعريضة تحث الجامعة على «عدم المشاركة في كل من المذبحة المستمرة في غزة والتنفيذ المستمر لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي». ووقّعت جامعة بن غوريون الإسرائيلية، وتحديداً كلية الطب الدولية، اتفاقاً مع الجامعة يتم بموجبه التعاون في مجال الأبحاث الطبية لطلاب السنوات الأولى. كذلك توجد برامج تعليمية مشتركة عن بعد لتبادل الحصص التعليمية بين كليات الطلب المشتركة، فضلاً عن افتتاح جامعة بن غوريون مركزاً تابعاً لها في الجامعة لتفعيل التبادل الطلابي المشترك.

جامعة ييل

على الرغم من المذابح في الأراضي الفلسطينية، والاحتجاجات التي شهدتها الجامعات منذ الخريف الماضي، إلا أن فريقاً علمياً من جامعة ييل الأميركية سافر إلى إسرائيل خلال شهر إبريل/ نيسان، لتعزيز التعاون الأكاديمي المشترك، بحسب ما أظهرته ببيانات موقع جامعة ييل الأميركية. هذه الزيارة والاتفاقيات تعتبر موضع رفض بالنسبة إلى المحتجين منذ أكثر من أسبوع. وبحسب شبكة «سي إن إن» الأميركية، يُطالب المحتجون بالمقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية وتوقيف تمويل الأبحاث الخاصة ببرمجيات وآليات وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تساعد في قتل الفلسطينيين. وترتبط جامعة ييل الأميركية مع أخرى إسرائيلية ببرامج تعليمية مشتركة، أهمها منحة Fox International Fellowship، ويمكن لطلاب الدراسات العليا في جامعة تل أبيب المشاركة في برنامج التبادل التعليمي لمرحلة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه. وبحسب بيانات الجامعة، فإن ما لا يقل عن 20 إلى 30 طالباً من تل أبيب يفوزون سنوياً بهذه الفرصة.

جامعة جنوب كاليفورنيا

على غرار غيرها من الجامعات الأميركية، توفر الجامعة منحاً لطلاب إسرائيل بما لا يقل عن 100 منحة سنوياً لطلاب جامعة تل أبيب وحدها. وتنظم مع جامعة تل أبيب سلسلة من المؤتمرات وورش العمل المشتركة، وتحديداً مع مركز USC Y&S Nazarian للدراسات الإسرائيلية وغيره. هذه العلاقات المشتركة بين الجانبين ليست محل ترحيب من قبل المحتجين. وبحسب موقع أكسيوس الأميركي، فإن المجوعة الطلابية حددت قائمة من ستة مطالب، من ضمنها العفو الكامل عن الطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس، والعمل على إنهاء برامج الدراسة المشتركة مع إسرائيل، وقطع العلاقات الأكاديمية والبحثية مع الجامعات الإسرائيلية.

جامعة هارفرد تشهد احتجاجات ايضا (اليال مارتيل/ الأناضول)

جامعة تكساس

العلاقات التعليمية بين جامعة تكساس ونظرائها في إسرائيل متنوعة، إلا أن أبرزها برامج التبادل مع جامعة تل أبيب وتوقيع جامعة حيفا وتكساس اتفاقاً للعمل في مراكز بحثية مشتركة، وخصوصاً بالنسبة إلى طلاب الدكتوراه لنقل مهارتهم بالخبرات العملية. ويطالب المحتجون بحسب صحيفة داألس الأميركية، بضرورة إلغاء البرامج التعليمية المشتركة كجزء من المقاطعة، إلا أن المطلب الأبرز حالياً يتركز في سحب الاستثمارات من الشركات الداعمة لإسرائيل، وتحديداً الشراكات مع المختبرات العسكرية وشركات الدفاع. ويقول الطلاب إن شركات لوكهيد مارتن وبوينغ ونورثروب غرومان ورايثيون وجميع الشركات المدرجة في صندوق الجامعة الدائمة لنظام 2023 لجامعة تكساس، ساعدت في تسليح دولة إسرائيل. وكانت مجموعات مثل طلاب من أجل العدالة في فلسطين قد دعت الجامعة في السابق إلى سحب استثماراتها من الشركات الداعمة لإسرائيل.

جامعة ميشيغن

سنوياً، تقوم جامعتا ميشيغن وتل أبيب بدورات مشتركة، وتحديداً لطلاب ماجستير إدارة الأعمال في كلية إدارة الأعمال الإسرائيلية «كولر». ويأخذ الطلاب دورات مشتركة، ويُستضاف الطلاب للانخراط في الأبحاث والدراسات المشتركة، بالإضافة إلى إمكانية الإقامة مع العائلات الأميركية للانخراط في الحياة اليومية للسكان المحليين. ولا توجد أي إحصائيات واضحة لعدد التبادل الطلابي أو المنح المشتركة بين الجانبين. ورغم ذلك، يُصرّ الطلاب في احتجاجاتهم الحالية على إنهاء الاستثمارات المالية مع إسرائيل وإيقاف برامج التعليم. وينفي مسؤولو الجامعة وجود استثمارات أو برامج تمويلية مع الجانب الإسرائيلي. وبحسب وكالة أسوشييتد برس الأميركية، فإن الاستثمارات غير المباشرة تتم من خلال أموال الوقف، ولا تتعدى 1 في المائة من وقف الجامعة البالغ 18 مليار دولار.

نماذج سابقة

في الثاني من إبريل/ نيسان 2024، قامت كلية بيتزر، وهي مدرسة ومؤسسة تعليمية غير ربحية خاصة في أميركا، بإلغاء برنامج الدراسة في الخارج في جامعة حيفا، من قائمة البرامج المعتمدة مسبقاً. وعلى الرغم من أن مسؤولي الكلية يعتبرون أن توقف البرنامج، إلى جانب عشرة برامج أخرى، الغي من القائمة بسبب انخفاض معدلات التسجيل أو مخاوف أخرى، وليس بسبب أي موقف سياسي معين، لكنّ هذه الخطوة لاقت ترحيباً من قبل الطلاب المؤيدين للفلسطينيين، الذين رأوا أنها تتويج لسنوات من الدعوة إلى منع بيتزر من التعاون مع جامعة حيفا، وانتصار لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. وهناك العديد من البرامج التعليمية والتدريبية المشتركة، فضلاً عن المنح الجامعية. وهناك على سبيل المثال برنامج مشترك بين مركز الأبحاث البحرية المشترك مع جامعة تكساس إيه آند إم الأميركية، الذي تقدر تكلفته بـ6 ملايين دولار أميركي، فيما وقعت جامعة حيفا أكثر من 500 اتفاقية عالمية مع الجامعات في جميع أنحاء العالم، من شأنها إقامة برامج تبادل الطلاب.

حياة النازحين السوريين في الخيام... تعقيدات الصيف بعد الشتاء

لطالما اعتقد النازحون في سورية بأن الحصول على مأوى سيكون نهاية المعاناة من الخطر والخوف والقصف، ثم اكتشفوا أنه بداية لمعاناة مختلفة ومستمرة، من بينها مواجهة حرّ الصيف بعد برد الشتاء

فتحة اضطرارية لبعض الأهوية في خيمة بإدلب (عامر السيد علي)

إدلب ـ **هادية منصور**

يعيش النازحون في سورية وسط أوضاع إنسانية كارثية داخل الخيام. وما إن تنتهي معاناتهم مع موسم البرد والوحول والصقيع وانعدام وسائل التدفئة حتى يبدأ فصل آخر من المعاناة مع ارتفاع درجات الحرارة بحلول بداية فصل الصيف. ويترافق ذلك مع استمرار انعدام أبسط مقومات الحياة من كهرباء ومياه وصرف صحي ووسائل تبريد.

وبينما تحاول مريم السلور (31 سنة)، النازحة من ريف إدلب الجنوبي والتي تقيم في تجمّع مخيمات مشهد روحين، شمالي إدلب، طي مفروشات شتوية استعداداً لتنظيفها ورفعها في مكان ما لشتاء قادم، تقول لـ«العربي الجديد»: «أحتار أين يمكن أن أضع هذه المفروشات، إذ تتسع الخيمة بالكاد لي ولأطفالي الأربعة. أفكر بأن أعد مكاناً منزوياً خارج الخيمة لوضع معدات الشتاء من سجاد ومدفئة وغيرها، وأغطيها بشادر لمنع إصابتها باهتراء من حرارة شمس الصيف، لكنني غير واثقة أيضاً من أنها ستكون في منأى عن حرارة الشمس، فالشادر مصنوع من نايلون ينقل الحرارة إلى الداخل». تتابع أن «الحياة في الخيمة صعبة جداً. أتمنى لو كان يوجد شيء صلب بداخلها يمكن أن يستند إليه المرء حين يتعب. القماش الذي صُنعت منه الخيام مجرد عازل لا يمنع سوى رؤية من في الداخل، ولا مجال للمقارنة بين حياة الخيام والمنازل. كل شيء في الخيام معقد، وكل وسائل الراحة مفقودة». تضيف: «أخشى الحشرات والزواحف التي بدأت تنتشر في كل مكان، خاصة مع وجود صرف صحي مكشوف داخل المخيم. وقضيت مع زوجي مرات على أفاع وعناكب وعقارب قبل أن تؤذي أحد أبنائنا، لكنني لا أضمن أنهم سينجون من كل المخاطر هذا العام أيضاً». وتتوقع بسخرية أن ينتشر القمل والجرب في فصل الصيف بسبب ندرة المياه للاستحمام، وهو ما تكرر مرات.

قماش الخيام لا يحمي النازحين السوريين من برد الشتاء او حر الصيف

في السابق كان الأهل يخجلون من إصابة أحد أبنائهم بالقمل أو الجرب، أما الآن فكل الأطفال يصابون بهذه الآفات الجلدية في المخيمات. وعن تفاصيل حياة الخيام، تقول النازحة نجلاء الدركل (38 سنة)، لـ«العربي الجديد»: «تشيّد الخيام عادة على أراضٍ ترابية، وتنتشر فيها الكثير من الزواحف والقوارض. وبما أن موسم الشتاء انتهى ويحتاج الحديث عن معاناته إلى شرح طويل، أكتفي بالحديث عن تحديات موسم الصيف لسكان الخيام». وتشير إلى أن الخيام سريعة الاشتراء بفعل الحرارة العالية، ويجري ترقيعها باستمرار بسبب انعدام القدرة المادية على تغييرها كل مدة. وهي مختلطة بالسكان، علماً أن ثمانية أشخاص يعيشون في خيمتنا التي تُستخدم أيضاً لغسل الثياب والاستحمام والجلوس والنوم والطبخ وتناول الطعام». وخلال تحضيرها وجبة الغداء لأطفالها على موقد صنعته خارج الخيمة، تقول نجلاء: «لا أستطيع الطبخ داخل الخيمة لأنها قد تحترق في ظل ارتفاع درجات الحرارة وسهولة اشتعال قماشها المصنوع من نايلون، لذا وضعت الموقد في مكان بعيد قليلاً عن الخيمة من أجل منع وصول أي شرارة نار إليها». وتتحدث عن انعدام الخصوصية واستحالة تربية الأطفال فيها، والذين يكونون غالباً خارج الخيمة، لأنها ضيّقة عليهم وعلى أحلامهم في اللعب والترفيه، ما يجعلهم بعيدين عن مراقبة أهاليهم طوال الوقت، ويجعل ضبطهم أمراً بالغ الصعوبة.

أما النازح عبد الحكيم أسعد الضامن (41 سنة)، الذي يقيم في مخيم النور، قرب قرية زردنا بريف إدلب الشرقي، فيقول لـ«العربي الجديد»، إن «ارتفاع درجات الحرارة داخل الخيمة أمر لا يحتمل، والوضع مأساوي مع فساد الأطعمة بسرعة بسبب عدم وجود أجهزة تبريد، وانتشار حشرات خطيرة خاصة أم أربع وأربعين السامّة التي يخشى على طفله الوحيد من لدغتها المميتة». من جهته، يتحدث النازح فايز رمضان الجاسم (48 سنة)، لـ«العربي الجديد»، عن المعاناة من ندرة المياه خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة وكثرة استخدام المياه في وقت توقفت فيه المنظمات عن دعم هذا القطاع المهم، ما يضطرهم إلى شراء المياه. وهو يدفع مبلغ 40 ليرة تركية (13 دولاراً)، لتعبئة خزان يتسع لخمسة براميل مياه، في حين لا يوجد لديه أي دخل أو فرصة للعمل». ويحذر من تفاقم مخاطر النفايات وانعدام النظافة في المخيم وتوقف شبكة الجور الصحية من قبل المنظمات الداعمة في الآونة الأخيرة، ما ينذر بوضع كارثي مع بداية ارتفاع درجات الحرارة حيث انتشار الحشرات والروائح والأمراض. وبالانتقال إلى السعينية فاطمة سليمان، يصعب وصف معاناتها مع بداية موسم الحر وارتفاع درجات الحرارة هذا الموسم، إذ لا كهرباء ولا مراوح تخفف ارتفاع الحرارة، وهي تشعر بضيق في الصدر، خاصة أنها تعاني من عجز وأمراض مزمنة تمنع خروجها من الخيمة أو إيجاد متنفس لها، وأبناؤها مهجرون ولا معيل لها.

وفي أحدث تقرير أصدره، تحدث فريق «منسقو استجابة سورية» عن مواجهة النازحين صعوبات كثيرة في مخيمات شمال غربي سورية، أهمها انتشار الحرائق في المخيمات نتيجة عوامل مختلفة، أبرزها ارتفاع درجات الحرارة. ووصل عدد الحرائق إلى 22 هذه السنة مع توقع تزايدها خلال الفترة القادمة. ويعتبر التقرير أن انتشار ظاهرة الصرف الصحي المكشوف في مخيمات النازحين يزيد معاناة النازحين، علماً أن خدمات الصرف الصحي تشمل نسبة 39 في المائة فقط من إجمالي المخيمات، في حين لا تحتوي المخيمات العشوائية على هذه الخدمات. أيضاً تفتقر نسبة 48 في المائة من مخيمات النازحين إلى مياه نظيفة وصالحة للشرب. ووصل عدد المخيمات الخالية من خدمات هذه المياه إلى أكثر من 819، ويتوقع أن يزداد نتيجة توقف مشاريع خاصة بها. وبالتالي ستزداد الأمراض الجلدية في المخيمات نتيجة عوامل مختلفة، أبرزها انتشار الحشرات واستخدامات المياه، علماً أن سكان أكثر من 23 في المائة من المخيمات مصابون بأمراض جلدية. ويشكل عزل الخيم والأرضيات مشكلة أيضاً، خاصة مع انتهاء العمر الافتراضي لغالبية المخيمات، ما يزيد الأضرار. وتعتبر 66 في المائة من أراضي المخيمات غير معزولة، وأيضاً نسبة 92 في المائة من الجدران وأسقف الخيم، بحسب ما يفيد تقرير فريق «منسقو استجابة سورية».